وكالة فيتش للتصنيف الائتماني حذرت من تصاعد الاحتجاجات السياسية

«بيان»: التصنيف السيادي للكويت مهدد بخطر «الخفض»

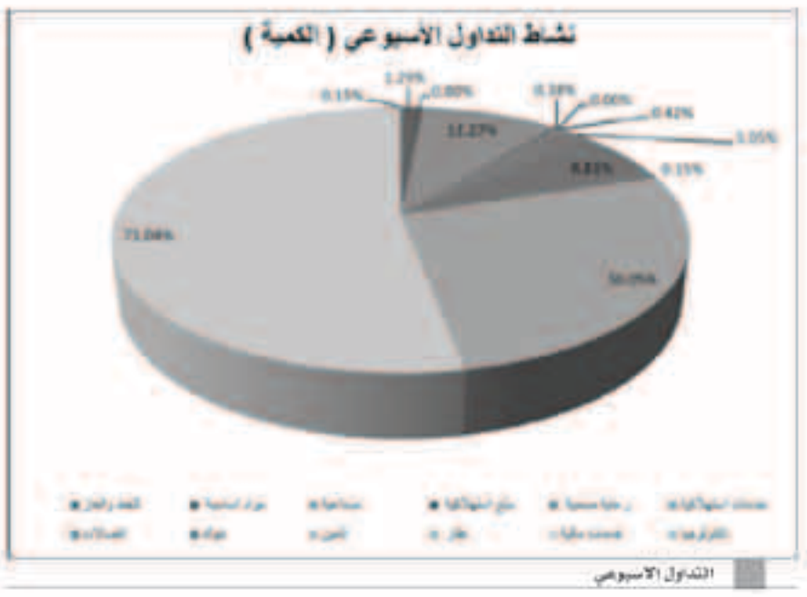

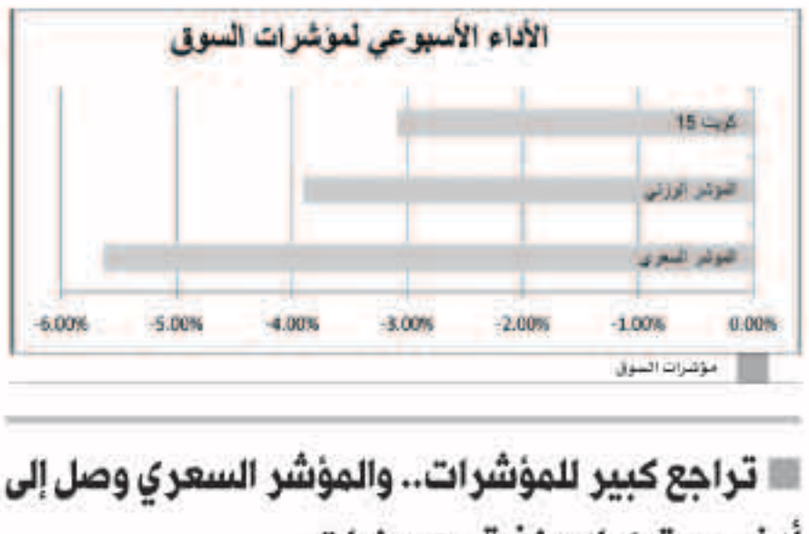

تراجع كبير للمؤشرات.. والمؤشر السعري وصل إلى أدنى مستوى له منذ تسع سنوات

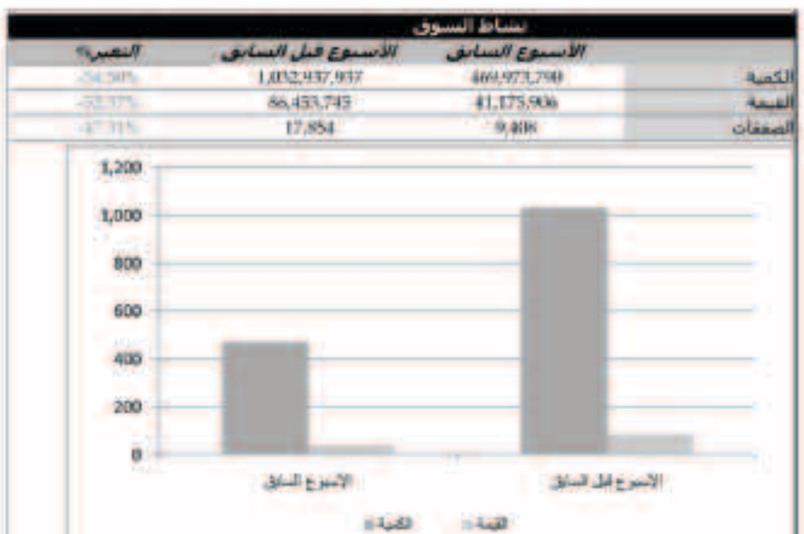

تصاعد الحراك انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للدولة

التطرف في لغة الخطاب وفي الشارع.. أمر لاتتحمله الكويت

سوق الكويت فقد حالة التماسك النسبي نتيجة «التداعيات الأخيرة»

تراجع واضح وملموس في نشاط التداولات خلال الأسبوع الماضي

قال تقرير صادر عن شركة بيان ان سوق الكويت للاوراق المالية انهى تعاملات الأسبوع الماضي، والذي اقتصر على ثلاثة أيام تداول بعد عطلة عيد الأضحى المبارك، مسجلاً خسائر قوية لمؤشراته، وذلك على إثر هيمنة الاتجاه البيعي على مجريات التداول، خاصة في اليوم الأخير من الأسبوع، والذي شهد تراجعاً كبيراً لمؤشرات السوق، وبخاصة المؤشر السعري والذي انهى الاسبوع عند 5.655.43 نقطة، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ ما يقارب التسع سنوات، حيث كان اغلاقه الحالي هو الأقل في هذه الفترة بعد إغلاقه يوم 9 أغسطس 2004 والذي كان وقتها 5.626.8.

ومضى: وعلى الصعيد الاقتصادي، أصدرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقريراً حذرت فيه من أن تصاعد الاحتجاجات السياسية في الكويت يمكن أن يعرض التصنيف السيادي للدولة، والذي هو حالياً عند مستوى AA، لخطر الخفض، وذلك على الرغم من قوة ميزانية البلاد، وذكر التقرير أن تدهور الأوضاع بالكويت سيدفع ثمنه أولاً القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، إضافة إلى إمكان تضرر السمعة المالية للدولة. غير أن التقرير أشار إلى أن معالجة الكويت للأزمة السياسية الحالية قد يسهم في تعزيز نقاط القوة لديها، ومن ثم تثبيت تصنيفها السيادي.

وأضاف التقرير: أن الاقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة، وأن تصاعد الحراك السياسي في الكويت على النحو الذي شهدناه مؤخرا انعكس بشكل سلبي ومباشر على الأوضاع الاقتصادية للدولة، وخاصة سوق الكويت للأوراق المالية، والذي عانى من انخفاضات قوية تزامنت بشكل لا تخطئه عين مع تطور وتفاقم الوضع السياسي، والذي نرجو أن يعلوا فيه صوت الحكمة والعقل لمعالجة أوضاعنا السياسية، فالتطرف في لغة الخطاب وفي الشارع، أمر لم تعتده الكويت ولا تحتمله، وبالتالي فنحن ننادي بأن يكون هناك دور لحكماء هذا البلد، من إدارة سياسية وشعب وممثليه، للتوصل إلى حل توافقي من خلال لغة الحوار العقلاني المتزن، يُحترم فيه مكانة الإرداة السياسية للدولة من جهة، والمطالب الشعبية من جهة أخرى، حتى لا تتعرض الكويت – لا سمح الله – إلى وضع لن يستفيد منه أحد إلا أعداء هذا البلد، والمتربصين به، ويكون المتضرر الأول والأخير هو الشعب الكويتي بمجمله.

وواصل: وعلى صعيد حركة التداول، فقد شهد السوق تراجعاً واضحاً وملموساً في نشاط التداول خلال الأسبوع الماضي، سواء على صعيد كمية التداول أو قيمة التداول، وقد أسهمت في ذلك عوامل عدة على رأسها تصاعد حدة الحراك السياسي الذي تشهده البلاد مؤخراً، الأمر الذي دفع العديد من المتداولين للتحفظ والإحجام عن التداول انتظاراً لنهاية حالة التأزيم. من ناحية أخرى، فقد كان لترقب نتائج التسعة شهور المنقضية من عام 2012 تأثير في ذات الاتجاه، نظراً لقرب انتهاء مهلة الإعلان عن نتائج الشركات المدرجة، والتي ستنتهي في منتصف نوفمبر، مع احتمال بإيقاف عدد من الشركات نتيجة لعدم تمكنها من إعلان نتائجها في المهلة القانونية، وهو ما زاد من حالة التحفظ العام في السوق.

وزاد: غير أن السوق فقد حالة التماسك النسبي والتي كانت ملموسة في بداية الأسبوع على إثر التداعيات السياسية، ليتكبد خسارة كبيرة في اليوم الأخير من الأسبوع. هذا وقد كانت الأسهم الصغيرة أكثر نشاطاً من القيادية خلال الأسبوع الماضي، حيث ظهرت حركات شرائية على بعضها، غير أنها قوبلت بعمليات جني أرباح سريعة تسببت في عدم ظهور تأثير إيجابي قوي لها على السوق.

وأردف: وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة خسائر المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 2.73 في المئة، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 0.69 في المئة. في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 إلى 2.55 في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

وأضاف: وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.655.43 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 1.99 في المئة عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة بنسبة بلغت 0.91 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 402.84 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 974.53 نقطة، متراجعا بنسبة 0.46 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 36.50 في المئة ليصل إلى 13.73 مليون د.ك، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 39.34 في المئة، ليبلغ 156.66 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

تراجعت كل قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، وتصدر القطاعات من حيث الخسارة قطاع التكنولوجيا، إذ أغلق مؤشره عند 843.91 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 4.35 في المئة، تبعه قطاع الاتصالات، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.39 في المئة، مغلقاً عند مستوى 842.71 نقطة.

أما المرتبة الثالثة بين القطاعات التي سجلت تراجعاً، فكانت من نصيب قطاع الخدمات المالية، والذي انهى الأسبوع عند مستوى 785.78 نقطة، بتراجع نسبته 2.68 في المئة. من ناحية أخرى، كان قطاع الخدمات الاستهلاكية هو الأقل تسجيلاً للخسائر، بعد أن سجل تراجعاً بنسبة 0.03 في المئة، منهياً الأسبوع عند مستوى 889.82 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 333.88 مليون سهم شكلت 52.85 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 26.82 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 169.43 مليون سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.13 في المئة، بعد أن وصلت إلى 57.69 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.95 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 16.88 مليون د.ك، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.94 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 10.73 ملايين د.ك، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، والذي بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 17.02 في المئة، وذلك بعد أن بلغت نسبة 8.72 ملايين دينار.

العجمي: للشركة إنجازات بارزة خلال السنوات الماضية

«البترول الوطنية الكويتية» تفوز بالجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لعام 2012

ممثلو الشركات الفائزة

فهد العجمي يتسلم الجائزة

«كونا»: أعلن المهندس مدير العلاقات العامة والإعلام بشركة البترول الوطنية الكويتية محمد منصور العجمي فوز الشركة بالمركز الأول للجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لعام 2012 التي تنظمها سنويا الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية.

وقال العجمي لـ«كونا» أمس ان وفدا رفيع المستوى يرأسه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فهد سالم العجمي ويضم كلا من نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب للتخطيط والتسويق المحلي بخيت الرشيدي وعدد من موظفي الشركة حضر حفل تسليم الجائزة والمؤتمر المصاحب له والذي اقيم مؤخرا في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة عدد من كبار المتخصصين العالميين في مجال المسؤولية الاجتماعية وممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات والهيئات العالمية الأخرى.

وأوضح أن فوز الشركة بالمركز الأول في فئة القطاع العام جاء باجماع هيئة تحكيم الجائزة بعد دراسة ملف ترشيح الشركة والذي اشتمل على رصد دورها وإنجازاتها البارزة في مجال المسؤولية الاجتماعية خلال السنوات السابقة لتكون البترول الوطنية بذلك أول شركة نفطية تفوز بهذه الجائزة على مستوى المنطقة.

الجائزة المرموقة جاءت ثمرة وتتويجاً لجهود الشركة

العجمي مع كبار المختصين العاملين

واضاف ان عدد المشاركين في دورة الجائزة لهذا العام بلغ 58 مشاركا يمثلون 17 قطاعا مختلفا من 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو ما يوضح حجم الجائزة ومستوى المنافسة التي شهدتها.

واكد ان هذه الجائزة المرموقة جاءت ثمرة وتتويجا لجهود الشركة المتواصلة ودعم إدارتها اللامحدود لكل الأنشطة والمشاريع والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وخصوصا فيما يتعلق بجهودها في حماية البيئة ودعم الاقتصاد الوطني كما ان هذه الجائزة جاءت لتؤكد مستوى الوعي الكبير الذي يتمتع به موظفو الشركة بكل مستوياتهم الوظيفية.

ولفت العجمي الى ان ما تحققه البترول الوطنية من إنجازات ونجاحات متواصلة في مجال عملها كشركة تكرير عالمية لم يمنعها من تحقيق الريادة والجدارة في مجالات عديدة يأتي في مقدمتها تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية.

المؤتمر السنوي للطاقة والبنية التحتية يسلط الضوء على المشاريع الجديدة

يتوافد خبراء قطاع الطاقة للمشاركة في فعاليات الدورة السنوية الثامنة من مؤتمر مشاريع الطاقة والبنية التحتية في الكويت 2012 التي تنظمها شركة ميد على مدى أربعة أيام في فندق «كورت يارد ماريوت» الكويت، ويعتبر المؤتمر مصدرا رئيسيا لمعلومات الأعمال الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وهو يسلط الضوء مجددا على أحدث المعلومات المتعلقة بالتوسع الكبير الذي يشهده قطاع مشاريع الطاقة والبنية التحتية بدولة الكويت.

ويشهد المؤتمر الذي تستمر فعالياته حتى 7 نوفمبر حضور أكثر من 30 خبيرا دوليا مختارا و200 موفد دولي ومحلي. وتضم قائمة المتحدثين الرئيسيين أثناء فعاليات الدورة السنوية الثامنة من مؤتمر مشاريع الطاقة والبنية التحتية في الكويت 2012 كلا من: فاروق الزنكي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة بترول الكويت؛ والمهندس عبد العزيز الكليب، وكيل وزارة الأشغال العامة؛ وعادل الرومي، رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات.

وتتمحور فعاليات اليوم الأول من الحدث حول مشاريع الطاقة، عبر مجموعة من العروض التوضيحية التي يقدمها ممثلو مؤسسة البترول الكويتية، وشركة نفط الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية وغيرها... فيما تختص فعاليات اليوم الثاني بمشاريع البنية التحتية، أما اليوم الثالث فقد تم تخصيصه بالكامل للقضايا المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص تحت إشراف الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات.

وقال فاروق الزنكي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة بترول الكويت، والمتحدث الرئيسي أثناء المؤتمر: «تمتلك دولة الكويت أكبر سوق للمشاريع على المستوى الإقليمي وتقدم العديد من الفرص الاستثمارية غير المسبوقة، وتشكل دورة العام 2012 من المؤتمر فرصة حصرية للتعرف على مسيرة النجاح الاقتصادي بعيد الأمد للدولة، عبر التركيز على الفرص المتاحة ضمن قطاع مشاريع البنية التحتية والطاقة».

وسيقوم الزنكي، من خلال الكلمة التي يلقيها أثناء فعاليات المؤتمر، بتزويد الحضور بأحدث المعلومات حول الفرص المميزة والتقدم الكبير الذي حققته دولة الكويت في استغلال قطاع الهيدروكربونات لرفد موارد الطاقة الوطنية.

عروض لحاملي بطاقة عائلة إيكيا

في إطار الفوائد والامتيازات العديدة التي تمنحها بطاقة عائلة ايكيا، قدمت ايكيا الكويت مؤخراً عرضاً جديداً وخاصاً صمم بشكل فريد ليستكمل برنامج الولاء الخاص بايكيا الكويت. ولتلبية أذواق عملائها، قامت الشركة بتخفيض أسعار الوجبات في مطعمها ليتسنى لجميع أفراد الأسرة بالنكهات الفريدة التي يحبونها. وسيحصل المتسوقون من حاملي بطاقة عائلة ايكيا الآن حصرياً على وجبة عائلية بسعر متميز، تتكون الوجبة من كرات اللحم السويدية، وباستا البيلي مع صدر الدجاج المشوي، وجبة قطع ناغيتس الدجاج مع البطاطا المقلية للأطفال لو وجبة النقانق مع البطاطا المهروسة للأطفال، وذلك مقابل 4.500 دينار فقط، بدلاً من سعرها الأصلي الذي هو 5.950 دنانير. وتمنح بطاقة عائلة ايكيا حامليها فوائد وامتيازات عديدة داخل وخارج المعرض، وفرصة ليوفروا المزيد من الأموال من خلال الخصومات بالإضافة الى تحسين تجربة التسوق بشكل عام. وسيحصل حاملو البطاقة على خصومات فورية على مدار العام على منتجات مختارة من مجموعة ايكيا الحصرية الخاصة، كما سيحصلون أيضاً على خصم 10 في المئة على مجموعة مختارة من منتجات سوق الأغذية السويدية. وعلاوة على ذلك، يمكن للأفراد الذين يتبعون نظاما غذائيا صحيا الاستمتاع بخصم 15 في المئة على مجموعة المأكولات الصحية في المطعم.

شعار «ايكيا»